تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج «الدوافع، الأبعاد والسيناريوهات المتوقعة»

د. عبد الرزاق غراف

بعد أشهر من الاستقرار النسبي في منطقة الشرق الأوسط، استقرار مردّه الأساسي حالة التقارب الإيراني السعودي حول عديد الملفات الإقليمية، عادت حالة التوجّس المعتاد في السنوات الأخيرة لتتصدّر المشهد من جديد عقب إعلان وزارة الدفاع الأمريكية عن خططها لتعزيز قوة أسطولها الخامس المرابط في المنطقة عبر إعادة نشر أكثر من ٣٠٠٠ جندي وسفينتين حربيتين الأولى للهجوم البرمائي والثاني للإنزال البحري.

رغم أن النطاق العملياتي الحيوي للأسطول الأمريكي الخامس يُغطي زهاء ٢,٥ مليون ميل مربع شاملا بذلك كل الممرات الحيوية في منطقة الشرق الأوسط من قناة السويس الى باب المندب عبر البحر الأحمر، وصولا لمضيق هرمز والخليج العربي مرورا ببحر العرب وأجزاء من المحيط الهندي، إلا أن ردع إيران يعدّ أولوية الأولويات الاستراتيجية لإعادة الانتشار الأخير.

القرار الأمريكي يأتي بعد بوادر إقليمية خلال الأسابيع الأخيرة حملت بعض دلالات عودة التوتر الى المنطقة كان من ضمنها تصاعد المحاولات الإيرانية الهادفة لمضايقة، بل واحتجاز سفن تجارية وناقلات نفط، ترى فيها إيران أنها ردة فعل على نظيرتها التي تقودها الولايات المتحدة ضد ناقلات إيرانية في مناطق أخرى من العالم، وعودة ملف حدود استغلال حقول الطاقة (حقل الدرة) بين الكويت والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى، فضلا على عودة الملف المزمن المرتبط بالجزر الإماراتية للبروز من جديد.

١. تداعيات في الأفق:

داخليا: لا تنفك دوافع وتداعيات المشهد السياسي الداخلي في الولايات المتحدة على هذه الخطوة، حيث بدأت حسابات الانتخابات الرئاسية تلوح في الأفق، وبالنظر لمدى تأثر المشهد السياسي الأمريكي الداخلي بما يحدث في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، فإنه لا يستبعد أن تكون للخطوة الامريكية تجاه توسيع الانتشار العسكري في المنطقة دلالات على مستقبل التنافس الحزبي الأمريكي ورهانات كل حزب للوصول الى البيت الأبيض في الانتخابات الرئاسية القادمة، حيث تحاول إدارة «جون بايدن» الخروج بإنتصار دبلوماسي في الشرق الأوسط يعزّز فرصها في كسب رهان عهدة ثانية.

نفس المنطق يقع على الداخل الإيراني الذي تعرّض لهزات عنيفة في الأشهر الأخيرة زعزع الاستقرار السياسي والمجتمعي في ايران، ما ساهم في ليونة الموقف الإيراني تجاه عديد الملفات الإقليمية، وبغض النظر على مدى استغلال النظام الإيراني لهذه الخطوة الأمريكية وهو الذي لطالما أحسن استغلال توظيف الخطر الأمريكي الخارجي في تقوية الجبهة الداخلية التي تصاعد توترها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مؤخرا، إلا أن الثابت أن عودة التوتر الى المنطقة ستكون لها ارتدادات في الداخل الإيراني رغم صعوبة تحديد طبيعتها في الوقت الراهن، ومن جهة أخرى فإن القرار الأمريكي سيساهم على الأرجح في تعزيز التيار المحافظ في مواجهة التيار المعتدل.

إقليميا: رغم المبرّرات التي ساقتها وزارة الدفاع الامريكية لتفسير المبتغى من وراء تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، إلا أن الثابت أن رغبة الادارة الأمريكية في إعادة رسم أسس شراكتها الاستراتيجية مع دول الخليج حسب ما أفادت به عديد المصادر الأمريكية يدخل ضمن المُراد من وراء القرار العسكري الأمريكي، حيث سيعزّز ذلك من ثقة دول الخليج بالإدارة الامريكية، ثقة تعرّضت لحالة من الاهتزاز بسبب استراتيجيتها طيلة السنوات الماضية، والتي تراجعت فيها أولوية المنطقة في سلم الأولويات الأمريكية، تراجع أبان عليه حدود الوفاء الأمريكي في دعم دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في مواجهة المخاطر الناجمة عن الوضع الإقليمي غير المستقر والمتأزم في كثير من ثناياه، وما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على الأمن الوطني السعودي ومجمل الأمن الإقليمي لدول الخليج.

دوليا: كثيرة هي الملفات المؤثرة والمتأثرة بتداعيات القرار الأمريكي، فالمغزى الثابت من وراء هذا القرار أنه بمثابة رسالة الى كل الأطراف الدولية الساعية لتوسيع دورها ونفوذها في المنطقة وفي مقدمتها الصين وروسيا، مفادها أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتنازل عن دورها القيادي وموقعها الاستراتيجي في المنطقة، وأن لحظة الأفول الأمريكي لم تحن بوادرها بعد، وأن القبول الأمريكي الجزئي بالدور الصيني المتنامي في الأشهر الأخيرة مردّه أساسا يعود الى أمرين:

الأول: أن موقع الولايات المتحدة لا يخولها تقمّص الدور الصيني نظرا لإفتقارها للعديد من السمات والمحدّدات التي أرست حالة القبول لدى كل من السعودية وإيران بالوساطة الصينية

الثاني: ألّا يتعدّى الدور الصيني المتصاعد حدود ما تقتضيه حماية المصالح الاستراتيجية الامريكية، بما فيها الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، ولعلّ أن هذا المحدّد يعّد من أهم دوافع الإدارة الأمريكية لإعادة بعث وتجديد مشروع الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية لمواجهة ديناميكية الاستقطاب التي أفرزها هامش المناورة الذي أتاحه البديل الصيني.

٢. البعد الإسرائيلي فيما يحدث

لا اختلاف على أن لإسرائيل كبير الأثر في مجمل التوازنات الحاصلة في الشرق الأوسط ومن ضمنها حدود التوافق والاختلاف بين ايران والولايات المتحدة الامريكية، ورغم أن إدارة «جون بايدن» وعلى غرار معظم الإدارات الديمقراطية السابقة قد اعادت ضبط العلاقات الامريكية الإسرائيلية على النحو الذي لا تتطابق فيه بالضرورة مصالح الطرفين، ما فسّر حالة التباين النسبي في رؤية الطرفين تجاه ايران ومجمل ملفات الخلاف معها ومن ضمنها طريقة معالجة الملف النووي الايراني، إلا أن سيطرة أقصى اليمين المتطرف على حكومة «بن يامين نتنياهو» قد يحمل الكثير من المفاجآت في ظل صعوبة التنبؤ بقرارات هذه الحكومة، سواء فيما تعلّق بكيفية تعاملها مع ملف ايران النووي وإمكانية المغامرة بتسديد ضربة عسكرية لبرنامج ايران النووية ومواقعه الرئيسية أو غيرها من ملفات، وفي ظل حالة الفتور النسبي التي انتابت العلاقات الامريكية الإسرائيلية تزداد المخاوف من مثل هكذا سيناريو، ليبقى السؤال المطروح هو: ما هي حدود وطبيعة بل وإمكانية قيام الإدارة الامريكية في الوقت الراهن بإعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل في ظل نهج حكومتها المتطرفة الحالية؟ وما مدى قدرة الإدارة الامريكية على ضبط تهور هذه الحكومة؟ خاصة وأن هذه الإدارة تجد نفسها مضطرة لتخفيف التوتر مع الحكومة الإسرائيلية رغم تذمرها من سياساتها الداخلية تجاه الفلسطينيين، وذلك بالنظر لحاجة الرئيس الأمريكي «جون بايدن» لدعم اللوبي الصهيوني بكامل أذرعه السياسية وعلى رأسها «الإيباك» فضلا على نظيرتها الإعلامية والمالية في الانتخابات الرئاسية القادمة وهو الراغب في عهدة رئاسية ثانية.

وبغض النظر على حالة التعقيد المرتبطة بالمشهد الحالي إلا أن الثابت أن اتخاذ قرار إسرائيلي من طرف حكومة متطرفة بشكل منعزل عن الإدارة الامريكية أمر غير مستبعد، وهو سيناريو لو حدث فسيجعل أمريكا أمام حتمية تغيير أهدافها والدوافع التي ساقتها من أجل تبرير قرار توسيع انتشارها العسكري، بالنظر للتداعيات الجيو سياسية والجيو استراتيجية الناجمة عن تحرّك إسرائيلي عشوائي يعدّ أمرا واردا من طرف حكومة عقيدتها السياسية مستمدة أساسا من نبوءات توراتية لاهوتية ولا تضع في الحسبان للتوازنات الاستراتيجية كبير الاهتمام في ما ترسم من سياسات وخطط.

٣. سيناريوهات ما بعد تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة

حالة الترابط التي تتّسم بها الملّفات والأجندات الدولية بنظيرتها الاقليمية، تجعل من قرار تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط يحمل عديد الدلالات الاستراتيجية، في مقدمتها أن المنطقة ما زالت ضمن أولويات الاستراتيجية الأمريكية حتى في ظل تصاعد أهمية مناطق أخرى في هذه الاستراتيجية على غرار: شرق أوروبا بحكم الصراع في أوكرانيا ـ المحيط الهادي والهندي بحكم التنافس مع الصين – غرب افريقيا بحكم تراجع النفوذ الفرنسي وتمدّد النفوذ الصيني – الروسي هناك.
كما أن هذا القرار يحمل في طياته جملة من الأبعاد ويمسّ عديد المجالات التي لطالما شكّلت بؤر التوتر الرئيسية في العلاقات الامريكية مع دول المنطقة سواء منها العلاقات الامريكية الإيرانية أو العلاقات الامريكية الخليجية، إلا أن الثابت أن سيناريوهات عدّة ستكون من ضمن المخرجات المنتظرة من وراء هذا القرار الأمريكي، والتي ستساهم في رسم معالم حدود تأثير هذا القرار على مختلف الملفات الطاغية على المشهد السياسي والأمني وحتى الاقتصادي للمنطقة:

سياسيا: تضارب المواقف بين مختلف الفواعل المعنية بالخطوة الامريكية، حيث ترى طهران أن ذلك سيساهم في تعزيز التوتّر في حين ترى فيها الولايات المتحدة أنها خطوة في تجاه تعزيز الاستقرار، إلا أن الثابت من وراء هذه المواقف أن هذا القرار الأمريكي سيساهم في تقويض المساعي السياسية الدبلوماسية التي تقودها عديد الأطراف من اجل تليين الموقفين الإيراني والأمريكي تجاه قضايا الخلاف بينهما على غرار «الملف النووي الإيراني» و«النفوذ الإقليمي الإيراني» و«برنامج إيران الصاروخي» وغيرها من ملفات.

عسكري: رغم أن قرار تعزيز الانتشار العسكري الأمريكي يدخل في اطار تقوية استراتيجية الردع الأمريكي لإيران، إلا أنه لا يتوقع أن يكون له كبير التأثير على ميزان القوى العسكري الحاصل في مجمل المنطقة، وهذا قياسا على حصيلة أربعة عقود سابقة من التوتر الإيراني الأمريكي، فإيران تدرك أن المبتغى الأمريكي من وراء تعزيز أمريكا لترسانتها العسكرية في المنطقة هو كسب المزيد من التنازلات الإيرانية في معظم ملفات الخلاف بين الطرفين وفي مقدمتها «المفاوضات النووية» التي ورغم جمودها حاليا إلا أن استئناف جولات جديدة ضمن مسار فيينا من المتوقع أن يحدث قبل نهاية عهدة الإدارة الامريكية الحالية، لما يحمل هذا الموضوع من أهمية في سباق الرئاسة الأمريكي القادم.

استراتيجيا: اتقان الطرفين الأمريكي والايراني للّعب على وتر قاعدة «شعرة معاوية» وهما اللذان أدارا مشهد الاحتقان

الدبلوماسي والعسكري بينهما حتى في ظل أقصى حالات عدم التوافق بينهما بكفاءة، تجعلنا أمام حتمية إدراك عدم استغلال المعطيات التي ساقها قرار توسيع الانتشار الأمريكي في الدفع بالتوتر بين الطرفين الى نقطة اللا عودة، ففي كل الأحوال فإن ما يحدث هو مجرّد جولة جديدة من جولات سابقة تكاد لا تحصى، وهذا اذا استثنينا الرسائل والأهداف التي تبتغي واشنطن ارسالها لكل اللاعبين الموجودين في المنطقة سواء منهم الشركاء أو المنافسين أصدقاءا كانوا أم أعداء، اقليميين أو دوليين بأن أمريكا ما زالت موجودة على الأرض في المنطقة وبكامل إصرارها للدفاع عن مصالحها رغم كل التغيرات الحاصلة في ميزان القوى الدولي.

عموما فإن التصعيد الحالي يدخل في سياق معادلة التنافس القديم المتجدّد بين الطرفين الإيراني والأمريكي والذي لطالما اتّسم بالتصاعد تارة والتراجع تارة أخرى ضمن استراتيجية «العصى والجزرة» التي لطالما كانت ركيزة الإدارات الامريكية المتعاقبة في تعاملها مع ايران، والذي تغذّيه الرغبة المزدوجة بين الطرفين في عدم تحويل مكامن الخلاف بينهما والتي تصل أحيانا الى احتكاكات عسكرية مباشرة بينهما في منطقة الخليج ومضيق هرمز بالتحديد الى حرب شاملة وهو ما يفسّر قدرة الطرفين على تجاوز حالات التوتر العالية المخاطر بينهما دون صدام مفتوح وشامل، ومن الأمثلة على ذلك تجاوز إدارة «دونالد ترامب» لحادثة اسقاط الحرس الثوري لطائرة الاستطلاع الأمريكية المسيرة سنة ٢٠٢٠، في مقابل تجاوز ايران لحادثة مقتل «قاسم سليماني» بدون أن يتحوّل الحادثان الى شرارة تُشعل مواجهة مفتوحة بينهما، وهو ما يعزّز من سيناريو قدرة الطرفين على ضبط حدود التوتر انطلاقا من حرصهما المزدوج على وضع ضوابط أي تصعيد غير مرغوب فيه، رغم كل أشكال الإيحاء الأمريكي بأن أمريكا لديها بدائلها وأدواتها اللازمة في حال فشل قنوات التفاوض مع ايران حول مجمل الملفات ذات الشأن بينهما.

في مقابل ذلك وبالنظر لتسارع التحولات الجوارية على المستوى الإقليمي والدولي المدفوعة بالصراع الروسي الغربي في أوكرانيا ومخرجاته المتوقعة على كل المستويات، خاصة وأن ميزة هذا الصراع أنّه سرّع من وتيرة بعض التحولات التي كُنّا نراها سابقا بعيدة المدى ولا يمكن حدوثها إلا بعد عقود، هذا الوضع يدفعنا الى عدم الجزم بإستمرارية السيناريو السابق والذي ساد علاقات الطرفين طيلة أربعة عقود ماضية، رغم أنه لا يوجد حاليا ما يوحي مبدئيا بحدوث بوادر من هذا الحجم ستساهم في تعزيز فرص حدوث سيناريو مخالف لما تمّ التنبؤ به سابقا.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net